

النشاط الثقافي في الوطن العربي

لبنان

حملة الكاذب ...

شن الكاتب الصحفي رياض فاخوري حملة شديدة على رئيس تحرير «الاداب» بسبب كلمته المنشورة في العدد الماضي من «الاداب» تحت عنوان «نموذج طفيلي آخر» في باب «شهريات».

ولتوضيح الدافع الاساسي لهذه الحملة، لا بد ان نذكر ان السيدة آمال ناضر التي استشهد بها رئيس التحرير وعناها بعبارة «نموذج طفيلي آخر» هي زوجة رياض فاخوري!

وقد رد رئيس التحرير على حملة الكاتب الصحفي في جريدة «الانوار»، ولكنه امتنع عن الرد على الاتهامات التي ساقتها فاخوري في مقاله الثالث لانها تعني اتحاد الكتاب اللبنانيين بالدرجة الاولى.

والواقع ان الهيئة الادارية للاتحاد قد اصدرت بيانا تفند فيه افتراءات الكاتب التي تتلخص بما يلي:

اتهم الكاتب رئيس التحرير بصفته امينا عام سابقا للاتحاد بانه تبنى فكرة انشاء «المجلس الوطني للثقافة» والزم نفسه به بمثابة ما سماه «استراتيجية يناور بها لحمل الجمعية العمومية في اتحاد الكتاب اللبنانيين على تجديد امانته العامة مدى الحياة».

واتهمه الكاتب بأنه طالب بطرد اعضاء من الاتحاد. وذكر الكاتب ان المسؤول عن اتحاد الكتاب الجزائريين بادر الى اعادة البحث في الاتفاقية الثقافية التي عقدت بين ذلك الاتحاد واتحاد الكتاب اللبنانيين والتي وقعها رئيس التحرير في الجزائر بصفته رئيسا لوفد الاتحاد الى مؤتمر الادباء العاشر.

واتهمه الكاتب بأنه تنكر لوثيقة الاتحاد التي اصدرها في اعقاب الاحداث الاخيرة ..

ونشر فيما يلي بيان اتحاد الكتاب اللبنانيين الذي وقعه الامين العام الدكتور ميشال سليمان وامين السر حبيب صادق:

«ان الهيئة الادارية لاتحاد الكتاب اللبنانيين بعد ان اطلعت على ما ورد في بعض الصحف خاصة «الانوار» خلال الاشهر الاخيرة حول بعض شؤون الاتحاد توضح مايلي:

١ - تنفي ان يكون احد اعضاء الهيئة الادارية السابقة او الجمعية العامة للاتحاد قد طالب باقالة الامين العام السابق الدكتور سهيل ادريس.

٢ - تنفي ان يكون الامين العام السابق قد طالب بتجديد انتخابه، وان يكون قد طالب بطرد اي عضو من اعضاء الاتحاد.

٣ - تعلن ان الاتفاقية التي عقدت بين اتحادنا واتحاد الكتاب الجزائريين في اثناء انعقاد مؤتمر الادباء العرب العاشر في الجزائر تعلن ان هذه الاتفاقية لم تلغ بمرمك كما ذكرت بعض الصحف وانما عادت فوقها الامين العام الجديد الدكتور ميشال سليمان استكمالا للاجراءات

الشكلية .

٤ - تعلن ان الامين العام السابق الذي ذكرت بعض الصحف اخيرا انه تفرد بالمشاركة في الاجتماعات التمهيدية لتأسيس المجلس الوطني للثقافة انما كان يمثل الاتحاد في هذه الاجتماعات ويعمل بتوصيات الهيئة الادارية .

٥ - خلافا لما ورد في احدي الصحف فان الامين العام السابق تبنى مذكرة الهيئات الثقافية التي اعدتها الاتحاد ووافق عليها واكد اهميتها .

٦ - ان ما ورد على لسان الامين العام السابق من شكوك ببعض اعضاء الهيئة الادارية واتهامهم بانهم قد يكونون هم الذين زودوا بعض الصحف بالمعلومات الخاطئة، لا نصيب له من الصحة، وقد اكد الامين العام السابق للهيئة الادارية اقتناعه بعدم صحة هذه الشكوك .

٧ - تتمنى الهيئة الادارية على الاعضاء المنتمين للاتحاد ان لا يزجوا الاتحاد في اي نقاش يسيء الى سمعته وان يرجعوا الى هيئاته لتزويدهم بالمعلومات الصحيحة في ما يتعلق بنشاطه وقضاياها .

ان الهيئة الادارية اذ تعلن هذه الحقائق، تؤكد تماسك اعضائها واستمرار تعاونهم في خدمة خط الاتحاد لبنانيا وعربيا وعالميا .

هذا هو نص بيان اتحاد الكتاب اللبنانيين ردا على افتراءات رياض فاخوري وسواه من محرري الصفحات الثقافية، وهو يفني رئيس التحرير عن اي رد، لانه بكتب مزاعمهم، هذه المزاعم التي ينحدرون بها الى اسفل دركات الكذب والتضليل ..

... ..

رسالة القاهرة من سامي خشبة
الثقافة المنقسمة تتوحد ...
ونقيضها يولد لأول مرة!

قالت وزارة الثقافة المصرية، او ذكرت الصحافة القاهرية نقلا عن الوزارة، ان هذه الوزارة قد انتهت من اعداد ثلاثة مشروعات ثقافية ضخمة تبدأ في تنفيذها قبل نهاية العام الحالي. مشروع باقامة ٢٥ دارا للعرض السينمائي بكل انحاء مصر ومنها الصناعية ومراكز الكثافة السكانية فيها، المشروع باقامة دار جديدة للآثار المصرية (متحف) يقع على ٥ فدان من صحراء الهرم او صحراء مدينة نصر، ومشروع لانشاء عدة مئات من «قوافل الثقافة الجماهيرية» مزودة باجهزة العرض السينمائي لخدمة ٢٢٠ قرية مصرية .. وهذا كلام معناه ان العمل يجري لنشر الثقافة بالعرض على طول الارض المصرية ... وفي اعتقادنا ان هذا التصور «الكمي» عن النشاط الثقافي، او نشاط الخدمات الثقافية، لا يكفي لكي يؤكد لنا ان «مستقبل الثقافة في مصر» قد صار مضمونا، طالما ان الخدمات الثقافية تتوسع وتنتشر افقيا وتصل - او تحاول الوصول - الى كل مكان. على العكس اننا نشعر باننا نملك البرر زيادة مخاوفنا كلما تزايدت كمية الخدمات الثقافية التي تقسم لشعبنا الثقافة التي لا

او لنشأة صناعات محلية للسينما في هذه البلاد ، غالباً ما تتخذ طابعا اكثر استعدادا للتقدم التكنيكي والفكري . وان صناعة السينما المصرية بالتالي - خضوعا لقانون السوق المحلي وقدرتها على الانفراد الان - بسطوة القانون بهذا السوق - وتقليدا لما يسمونه عن السينما الهندية مثلا والسينما في البرازيل - لا بد ان تحتاج لتوسيع سوقها المحلية ، خاصة بعد ان اصبحت كلها في يد « القطاع الخاص » واصبح القطاع العام ممولا فقط للمنتجين الافراد .

● وهم يعرفون في النهاية ، انه من الخطر ان يتروك القسم الاعظم من الشعب المصري بعيدا عن هيمنة أجهزة التثقيف القومية . ان مهمة هذه الاجهزة الآن تكاد تقتصر على وظيفتين : تفرغ العقليات المصرية من كل الآثار الضئيلة لجهود التنوير والعلمنة ، التي بدأت منذ مائة وخمسين عاما مع تقديم بديل من اثنين : تسيبت القيم السلفية والمحافظه والرجعية ، او اشاعة القيم التجارية ذات الطلاء الاخلاقي المزيف . والبديلان في الحقيقة يلتقيان عند نتيجة واحدة .

فاذا أضفنا الصفات الجانبية الأخرى التي يتميز بها الفكر الذي يخطط الآن لحياتنا الثقافية (او يسيطر على هذه الحياة اذا نفرنا من استخدام تعبير التخطيط هنا) ، صفات النزعة السياحية من ناحية ، والتركيز على خدمة الطبقات الأكثر شراء (1) من ناحية أخرى ، والاهتمام « الكمي » من ناحية ثالثة ، لتبين لنا الدوافع وراء الاهتمام بالحديث عن متحف جديد للآثار المصرية يتكلف ٢٥ مليوناً من الجنيهات في الوقت الذي تكاد مئات الألوف من قطع هذه الآثار في أماكنها الأصلية متروكة لمصائب اللصوص المحلية والدولية دون حراسة او اضافة او محاولة للتجميع او محاولة حتى لربطها - كمواقع جغرافية - بالمراكز السكانية المجاورة التي يمكن ان تستفيد من طرق المواصلات ومن حركة « السياحة » المتوقعة .

ان المستقبل الذي تحدث عنه طه حسين ، قد اصبح الان حاضرا قائما بالفعل بعد اربعين عاما من حديثه ، التزموا في أثنائها بالكثير مما وضعه من الشروط ، ولم يلتزموا بشروط أخرى ، وطبقوا افكارا مناقضة كل المناقض احيانا لما قاله ، و احيانا ما كانوا يودون تطبيقه . وفي اثناء ذلك كانوا يصنعون للثقافة المصرية مستقبلا الذي صار الان هو هو هذا الحاضر القائم : بما فعلوه في التعليم وفي الصحافة ، وفي الجمعيات العلمية وفي مؤسسات النشر وفي أجهزة الاعلام وادوات التوصيل الجماهيرية ، وبمناهضتهم وما انتبهوا اليه ودانسهم وما غفلوا عنه .

وهذه هي ثمره ما فعلوه ، نعيشها الآن فلئن كان ما تم فعله مليئا بالفعل بالمناقضات ، ولئن كانت جهود التنوير والعلمنة قد تركت آثارا ضئيلة يهددها الآن طوفان السلفية والمحافظه والهروب والتجارة ، فان النتيجة التي تواجهها الان مؤكدة : وهي ان الثقافة المصرية التي كانت حتى وقت قريب ثقافة منقسمة ، او انها كانت ظاهرة ثقافية تحتوي أكثر من ثقافة واحدة في الحقيقة ، فانها الآن ، وقد وقعت أجهزة صنعها ونشرها وبيعها في أيدي فئة اجتماعية معادية للاستنارة والعلم ، تعيش مرحلة توحيدها ، لكي تصيح الثقافة المنقسمة ثقافة واحدة قومية لا بد ان تكون ايضا هي المرحلة التي يتخلق فيها تقيضها . ان هذا التقيض : ثقافة العلم والاستنارة القائمة على اساس العمل الخلاق الذي انجزته الامة عبر تاريخها وتاريخ صراعاتها و « عملها » ، الذي تظاهر الكشيريون بانهم قد خلقوه او أنهم يصرفون خلقه ، هو ما ينبغي ان يكون مهمة حياة وعمل اجيال جديدة من المثقفين ، يعملون من خلال اجهزة مختلفة .

القاهرة

يستطيعون تقديم غيرها : بمعنى ان التساؤل عن نوع الافلام التي ستعرضها نور العرض الثمان والخمسون الجديدة قد يكون اكثر اهمية من الابتهاج لان مشروعا قد اعد لانشاء هذه الدور (هذا اذا كان من الصحيح ان المشروع هو من مشروعات التنفيذ الفعلي ، وليس من مشروعات « كلام الجرائد » المخصصة للتصريحات الصحفية) .

ان الكلام عن نوع الاعمال الفنية والثقافية التي يمكن ان تقدمها اجهزتنا الثقافية الان ، وعن مستوى هذه الاعمال ، اصبح من قبيل الكلام المعاد . ولكن هناك حقيقة واحدة ينبغي ان نتوقف عندها : اذا كان من الواضح ان « كمية » الانتاج في مجالات الكتاب والدوريات والمسرح قد تضادت الى درجة هائلة في السنوات الاخيرة (وانا افسد هنا الانتاج الذي تقدمه مؤسسات الدولة من الكتب والدوريات والمسرحيات) في مقابل زيادة هائلة في كمية ما تنتجه المشروعات الخاصة والفردية من كتب (غالبيتها للتدريس الجامعي والثانوي) ومن افلام سينمائية وعروض مسرحية (مع معرفة نوعية ومستوى هذا الانتاج) . فلماذا الحرص على انشاء ٢٥ دارا جديدة للسينما في كل مكان من مصر ، وانشاء عدة مئات من قوافل الثقافة الجماهيرية مزودة ايضا بآلات ومعدات العرض السينمائي ، وانشاء متحف للآثار المصرية على مساحة ٥٠ فداناً ؟

هل نتج نحن من الافلام السينمائية ، وهل نستورد منها ، ما يشجعنا على تنفيذ هذه المشروعات الضخمة ؟

ولكن السؤال الاساسي : هل تبدي اجهزتنا الثقافية الرسمية ، حماسا مائلا لتوصيل الخدمات الثقافية (التي تعني ضرورة وجود انتاج ثقافي تقوم تلك الخدمات بتوصيله) التي تعتمد على ادوات التلقي الاساسية وادوات التلقي الأكثر قدرة على تربية ملكة التفكير الحر وعلى توصيل اكبر قدر من المعلومات والافكار المنظمة الى التلقي ؟ هل تبدي اجهزتنا نفس الحماس لانتاج الكتب والدوريات والاعمال المسرحية واقامة المكتبات وتقديم العروض المسرحية ؟

في ظني ان وراء مثل هذه الظاهرة مجموعة من الاسباب :

● انهم يعرفون ان الانتاج الابداعي في مجالات التلقي الثقافي « الثقيل » ، هو الانتاج القادر فعلا على تربية ملكات التفكير الحر وعلى امداد جمهور المتلقين بكميات كبيرة من المعلومات والافكار المنظمة . وهم يعرفون ان الاتجاهات الفكرية المستنيرة والعلمية وحدها هي القادرة على انتاج هذا النوع من الابداع بطريقة تكفل له القدرة على الانتشار واجتذاب اعداد متزايدة من المتلقين سيقيمون بالضرورة بمقد مقارنات بين ما يمكن ان يقرأه لا يظال الثقافات السلفية والمحافظه والهابطه والتجارية ، وبين ما يمكن ان يقرأه لاصحاب الاتجاهات المستنيرة والعلمية .

● وهم يعرفون ان « فتح الباب » امام تقديم الانتاج الابداعي « الثقيل » سيلزمهم بتقديم انتاج الاتجاهات المستنيرة والعلمية : سيجعلهم ملزمين بانتاج اعمال تقف ضدهم ، ويقفون هم ضدها : وسيجعلهم ملزمين بان يدفخوا انتاج الثقافات السلفية والمحافظه والهابطه والتجارية الى المدخل في منافسة حقيقية ، او حوار حقيقي مع انتاج الاتجاهات المستنيرة والعلمية .

● وهم يعرفون ان أقوى الأنواع الفنية القادرة على اجتذاب جماهير المتفرجين الامية والمتخلفة ثقافيا (والتي حرموها هم طوال اجيال من فرص التعلم والتقدم الثقافي) هي السينما : فن القرن العشرين الجذاب ، القادر على ان يفتح امام العيون المفضضة ، وامام العقول المتعطشة للرخاء والعيش الكريم ، صورة من الحياة الأخرى ، التي تتمتع بقدر من التطور التكنيكي والنظافة والامن . وبالتالي فان السينما ستكون الاداة الأكثر قدرة على التمييز عن الاحساس بالفراغ الثقافي ، وهدل هذا الفراغ سيكولوجيا بكفاءة نادرة .

● وهم يعرفون ان صناعة السينما المصرية لا بد ان تلاقي منافسة لا قبل لها بها في اسواقها التي كانت تقليدية ، وخصوصا في البلاد العربية ، سواء للهبوط الروع في مستوى الانتاج السينمائي المصري

(1) مشروع القامة دور العرض السينمائية يتضمن القامة ١٥ دارا من الدرجة الاولى ، ٣٥ دارا من الدرجة الثانية بالقاهرة ومواقم المحافظات . (الاهرام ١٩٧٥/٨/٢٠) .